الحرمي: استمرار توتر العراق قد يرفع النفط لـ 150 دولارا

العربية.نت: توقع الخبير في شؤون النفط كامل الحرمي ارتفاع أسعار النفط لنحو 150 دولارا للبرميل، مع تصاعد التوتر في العراق، وفي حال توقف إمدادات حقول الجنوب. وقال الحرمي في حديث لـ«قناة العربية» إن وصول الأسعار لهذا المستوى من شأنه أن يؤثر سلبا في الاقتصاد العالمي، والذي قد يدخل في حالة ركود جديدة بسبب تصاعد الأوضاع المضطربة في المنطقة.
وذكر في جانب آخر من حديثه إن معدل الاستهلاك في منطقة الخليج سيرتفع لأكثر من نصف مليون برميل يوميا مع قدوم شهر رمضان مما سيضفي حالة من الضبابية على وضع السوق ومسار الأحداث الجارية في العراق.

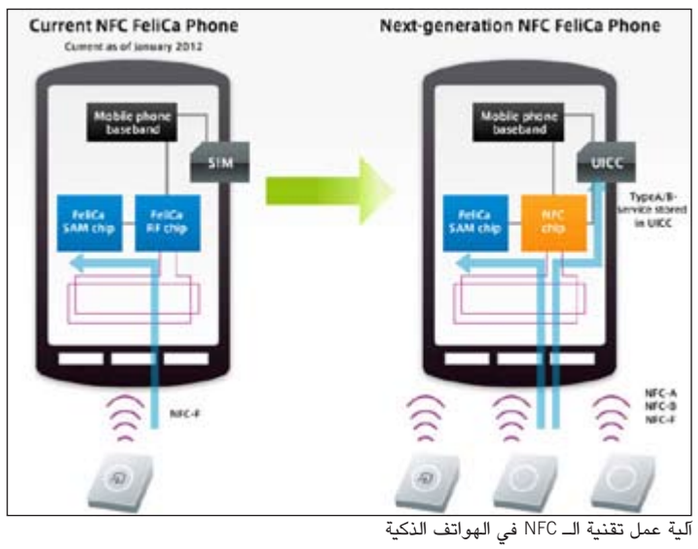

آلية عمل تقنية الـ NFC في الهواتف الذكية

استخدامات تقنية الـ NFC في عمليات السداد المختلفة

تطبق بالكويت عبر «قيزا» و«ماستر» و«كي نت» والبنوك المحلية وشركات الاتصالات

سدد قيمة مشترياتك بـ «الموبايل» بتقنية NFC

محمود فاروق

كشفت معلومات حصلت عليها « الأنباء» عن كيفية تطبيق عمليات الدفع المبتكرة عبر الهواتف الذكية التي تعمل البنوك المحلية عليها حاليا لتطويرها، حيث ستتم عن طريق تفعيل تقنية الاتصال قريب المدى NFC في الهواتف التي تتوافر بها تلك الخدمة.

وكانت « الأنباء» قد أشارت في عددها المنشور يوم 23 فبراير 2014 الى ثورة جديده للخدمات المصرفية ستنتهجها البنوك المحلية بالتعاون مع شركة «كي نت» وكبرى المؤسسات العالمية لتنفيذ وتطبيق عمليات سداد المشتريات والتحويلات عن طريق الموبيل.

برنامج الدفع المبتكر

وأفادت المعلومات بأن مؤسستي «قيزا» و«ماستر كارد » العالميتين يسعيان حاليا لتطوير برنامج الدفع المبتكر عن طريق الهواتف الذكية عبر تقنية الاتصال قريب المدى NFC لتطبيقه في منطقة الخليج، وذلك بعد ان استطاعات تلك الخدمة ان تجذب عددا كبيرا من العملاء في اوروبا.

وأشارت إلى أن مؤسستي «قيزا» و«ماستر كارد» ستجريان اتصالات موسعة مع المسؤولين عن تطبيق تلك التقنية المتطورة بالكويت بحضور ممثلين من بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية وشركة كي نت، وشركات الاتصالات، بهدف اطلاعهم عن كيفية تطبيق التقنية المتطورة وسد جميع الثغرات التي قد تنتج خلال التطبيق. وكانت دراسة متخصصة نشرت مؤخرا أكدت أن 80٪ من مستخدمي الهواتف الذكية في العالم يرغبون في استخدام هواتفهم كمحفظة مالية لسداد ثمن السلع والخدمات، بدلا من احتفاظهم بالكاش النقدي خاصة خارج منازلهم. وتوقعت الدراسة أن تشهد عمليات الدفع المبتكرة عبر تقنية الاتصال قريب المدى NFC نموا ملحوظا في عمليات السداد عبر التقنية الجديدة بـ70٪ خلال الـ 3 سنوات المقبلة، وانتشارا خاصة على المستوى الخليجي، نظرا لانخفاض أسعار الهواتف الذكية بها وسهولة اقتنائها ضمن عروض شركات الاتصالات التي تطرحها من حين لآخر.

عملية الدفع ستتم عبر منصة شركة أجنبية كبرى ومراقبة الجهات الكويتية

تحالف أجنبي

وذكرت المعلومات ان تطبيق عمليات الدفع المبتكرة سيتم بالتحالف مع كبرى الشركات الأجنبية المتخصصة التي سيتم استخدام برامجها ومنصاتها لإدارة تزويد حسابات الدفع وتفعيلها على الهواتف الذكية، لتتم بذلك عملية الدفع تحت إشراف 4 جهات هي الشركة المزودة للخدمة والبنوك وشركة كي نت وشركات الاتصالات.

وأظهرت المعلومات أن عمليات الدفع بواسطة الهواتف الذكية ستصبح من أهم طرق الدفع وأساليب إدارة الأموال في المستقبل، لما تتضمنه من تعاملات آمنة وسهلة ولا تستغرق سوى اقل من دقيقتين لاتمام عملية سداد جميع المشتريات، إذ سيعتمد معظم المستهلكين على الأجهزة اللوحية ايضا لإدارة شؤونهم المالية اليومية مما يعطى الامر المزيد من المرونة في عمليات الدفع المبتكرة.

وعن التحدي الذي قد يواجه تطوير تقنية الاتصال قريب المدى، أشارت المعلومات إلى التحدي الاكبر المتمثل في تسويق هذه التقنية بين المستهلكين والتجار، وآلية استخدامها وكيفية اتمام عمليات الدفع دون التعرض لأي اخطاء قد ينشأ عنها تحويل اموال بالخطأ لأي جهة غير مخول لها بالتحويل.

صورة زنكوغرافية لخبر «الأنباء» بتاريخ 23 فبراير الماضي

مع تفاقم الأوضاع الجيوسياسية

أسواق المنطقة تعود للتراجعات الحادة

شريف حمدي

عادت التراجعات الحادة من جديد لتضرب مؤشرات أسواق المنطقة بعد فترة من الهدوء المشوب بالحذر، وذلك على وقع تفاقم الأوضاع الجيوسياسية من جهة واستمرار عمليات التصحيح الفنية من جهة أخرى، خاصة في الأسواق التي حققت ارتفاعات قياسية على مدار الأشهر الماضية.

وكانت بورصة دبي في مقدمة بورصات المنطقة التي شهدت تراجعا كبيرا في تعاملات أمس بنسبة 4,3٪ بعد ان قلصت الخسائر التي وصلت خلال التعاملات إلى نحو 6٪ تقريبا، وبذلك يكون سوق دبي قد خسرت خلال التعاملات الأخيرة قرابة 20٪ من أعلى مستوى بلغه في 20 مارس الماضي، حيث مازالت الأسهم العقارية تضغط بقوة على السوق وأبرزها سهم أرابتك الذي تراجع أمس بالحد الأقصى لليوم الثاني على التوالي في ظل استقالة الرئيس التنفيذي السابق حسن اسميك، وتسرب أخبار عن خروج عشرات الموظفين من الشركة من بينهم مدراء، وبإقفال أمس يكون سهم أرابتك قد خسر 48,4٪ من قيمته خلال ما مضى من يونيو الجاري.

ولم تكن بورصة أبوظبي في منأى عن الخسائر الكبيرة في جلسة أمس، حيث تكبدت خسائر بلغت 1,9 متأثرة بعمليات بيع تتسم بالعشوائية جراء المخاوف السياسية، وشهد السوق السعودي تراجعا منذ بداية التعاملات، وانهى السوق تعاملاته على خسارة بنسبة 1,1٪ متأثرا بتراجع لأغلبية الأسهم، وتراجع سوق قطر ولكن بقدر محدود بلغ 0,2٪، وكذلك تراجع سوق البحرين بنسبة مماثلة تقريبا، فيما غرد سوق مسقط خارج سرب الخسائر بارتفاع نسبته 0,3٪.

وعلى مستوى بورصة الكويت، فالعودة إلى نغمة التراجعات كانت سمة تعاملاته أمس بعد ارتفاع لجلسة واحدة أول من أمس بمقدار 84 نقطة قفزت بالمؤشر مجددا فوق مستوى 7000 نقطة، ولكنه سرعان ما لبث ان عاود للتراجع دون هذا المستوى بعد ان تكبد خسائر زادت على 51 نقطة بنسبة 0,7٪.

وكان اللافت في سوق الكويت المالي أمس هو تراجع المؤشرات الوزنية على نحو يدعو للقلق، حيث مازالت الأسهم القيادية تتعرض لعمليات بيع خلال الجلسات الأخيرة في مقدمتها سهم زين، حيث يربط البعض بين الأحداث الجارية بالعراق وأداء شركة زين العراق.

بورصة الكويت تستعيد نغمة التراجع سريعاً وسط مخاوف من أداء المؤشرات الوزنية

«أرابتك» يقود سوق دبي لخسارة 20٪ من أعلى مستوى له في مارس الماضي

سوق دبي المالي شهد انخفاضا حادا أمس بنسبة 4,3٪

الانتهاء من فحص المشروعين نهاية يوليو المقبل

«الكيماويات»: وفد من الهند يزور الكويت لتسهيل الأمور العالقة في مشروعي «أوبال» و«أومبل»

أحمد مغربي

قال مصدر نفطي في شركة صناعة الكيماويات البترولية لـ «الأنباء» إن الشركة سوف تستقبل وفدا رفيع المستوى من الهند الأسبوع المقبل لتسهيل الأمور العالقة في فحص مشروعي «اوبال» و«اومبل» المزمع الاستثمار فيهما من قبل الكويت، متوقعا الانتهاء من الفحص النافي للجهالة نهاية يوليو المقبل، علما ان الشركة بدأت الفحص والدخول إلى غرفة المعلومات للمشروعين منذ شهر تقريبا، مشيرا إلى أن الشركة عينت 9 مستشارين لدراسة المشروعين من حيث القوانين والضرائب والمخاطر.

وذكر المصدر أن مشروعي الهند يعتبران فرصة ممتازة لشركة الكيماويات البترولية من حيث الناحية الاستثمارية والتسويقية للأوليفينات، مبينا أن الشركة وضعت شروطا في العقود لحفظ حقوق الشركة بناء على المتغيرات السياسية التي قد تحدث في الهند.

وأكد أن هناك تقدما في خطوات التعاون مع الهند بشأن مشروع «اوبال» الخاص بـ«الاولفينات» ومشروع «اومبل» الخاص بـ«العطريات» «والآن هناك تقدم في الدراسات التي نقوم بها ونطمح الى ان يتم التوقيع على العقود خلال شهر أغسطس المقبل كبداية للدخول في المشروعين.

وبين المصدر أن الشركة لاتزال تجري مفاوضات مع البنوك المحلية لأخذ قروض لتمويل المشروع البالغة كلفته المالية 300 مليون دولار، مشيرا إلى أن هناك عددا من البنوك المحلية طلبت عقد جلسات للنقاش للتعرف على المشروعين وتم عمل عرض لممثلي البنوك للتعرف على الجدوى الإستراتيجية والعائد على الاستثمار، وقال المصدر إن الشركة لا توجد لديها سيولة مالية كافية لتمويل المشروعين ذاتيا.

«أسواق المال» توافق لـ «أجيليتي» على نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي على أسهم «معادن»

أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية أن هيئة أسواق المال وافقت للشركة على نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي على الأسهم المتبقية لشركة المعادن والصناعات التحويلية وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعليمات هيئة أسواق المال ومتطلبات عرض الاستحواذ الإلزامي.

وفي هذا الإطار تم إرسال مستند العرض إلى شركة المعادن لدراسته من قبل مجلس الإدارة وإصدار توصيته لمساهميه، وسيتم نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي اعتبارا من تاريخ 2014/06/23 على الموقع الإلكتروني لكل من: البورصة وشركة أجيليتي وشركة المعادن والصناعات التحويلية، وسوف تبدأ فترة عرض شراء الأسهم من السادة المساهمين مقابل 125 فلسا للسهم الواحد اعتبارا من تاريخ 3 يوليو المقبل وحتى 10 أغسطس المقبل، وعلى من يرغب من مساهمي شركة المعادن في المشاركة في عرض الاستحواذ مراجعة مدير عملية الاستحواذ شركة بيتك كابيتال للاستثمار – ساحة الصفاة – برج بيتك ـ الدور 33 – خلف بيت التمويل الرئيسي وذلك من الساعة 9 صباحا وحتى الساعة 1 ظهرا، وخلال شهر رمضان من الساعة 11 صباحا وحتى الساعة 2 ظهرا لتقديم طلب الاشتراك وتعبئة النموذج مع إحضار المستندات المطلوبة والواردة في مستند العرض.

«موديز»: الكويت على رأس الدول المعتمدة على صادرات للنفط

مدحت فاخوري

قال تقرير أعدته وكالة موديز للتصنيف الائتماني إن قوة المؤسسات المالية في البلدان إلى جانب اسعار صرف عملاتها يحددان مدى تأثر اقتصاداتها باسعار هذه السلع المصدرة حال اعتماد هذه الدول بشكل كبير على صادراتها من تلك السلع، وأكد التقرير ان نظام سعر الصرف المرن يخفف من آثار صدمات الاسعار في الميزانيات المالية للحكومات.

وقد شكلت اسعار السلع الأساسية خلال الفترة ما بين عام 2000 ومنتصف 2011 تحسنا في المقاييس المالية لغالبية الاقتصادات التي تعتمد على صادرات السلع، وفقا للمدير التنفيذي ورئيس الخبراء الاقتصاديين لوكالة موديز للتصنيف الائتماني لوسيو فينهاس ديسوزا الذي قال ان الممارسات المالية للدول المصدرة للسلع الاساسية ونظام اسعار الصرف لعملاتها يحددان مرونة اقتصادها مقابل الصدمات، وأوضح التقرير ان ويبين تحليل الانحدار لوكالة موديز أن الزيادات في أسعار السلع بشكل عام له تأثير سلبي على معدلات الدين بالنسبة للدول المصدرة للمواد الخام الزراعية والمعادن ولكنه في ذات الوقت له تأثير ايجابي على الدين بالنسبة للدول المصدرة للوقود.

وأكد التقرير ان نظم أسعار الصرف المرنة من شأنها ان تخفف من التأثيرات السلبية جراء الصدمات الناتجة عن التغير في أسعار السلع على موازين الأرصدة المالية للحكومات، وعلى الرغم من أن نسب إجمالي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي للبلدان المرنة تظهر معدلات أكثر حساسية بالنسبة للتغيرات في أسعار السلع أكثر من تلك التي لديها نظام سعر صرف ثابت.

وأشار التقرير الى ان البلدان التي لديها قواعد مالية أو صناديق للثروات السيادية تكون أكثر مرونة لصدمات تقلبات أسعار السلع من تلك التي ليس لديها.

في حين أن أسعار الصرف المرنة تكون عازلا للاقتصاد ككل وبالتالي تحد من التقلبات بشكل عام لإجمالي الناتج المحلي، لكنها على ما يبدو تضخم تأثير معدل الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى ذلك فإن اختيار إطار لسعر الصرف يمكن أن يتفاعل مع العملة بالنسبة للدين الحكومي مما قد يؤثر على رصيد الدين.

ومن خلال تصنيف موديز للبلدان التي تعتمد على صادراتها من النفط مستندة الى ان يكون صافي الصادرات إلى إجمالي الصادرات أكبر من المتوسط بالنسبة لجميع البلدان أو إذا بلغت نسبة الصادرات من تلك السلعة كنسبة من إجمالي الصادرات أكثر من 20٪ وكان من ضمن هذه البلدان كل من الكويت وعمان والبحرين والعراق والسعودية وقطر والامارات، وذكر التقرير أن نحو 12 دولة من الدول الـ 21 التي تضمنتها الدراسة بالنسبة لصادرات النفط قد ارتفعت حصة صادراتها من النفط مقابل إجمالي الصادرات في حين كانت الزيادة أكثرة من 10٪ في 9 بلدان.

ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي كانت أكثر تركيزا على صادرات السلع، ذكر التقرير انه يرى نظرة مستقبلية مستقرة بالنسبة للسعودية مع انخفاض في الصادرات بالنسبة للامارات.

وقد جاءت الكويت ونيجيريا على رأس الدول المعتمدة على صادرات النفط.

وأوضح التقرير في تحليل الانحدار بالنسبة لدول الخليج بان هناك ارتفاعا في معيار الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي في استجابة جاء كنتيجة لانخفاض أسعار السلع للصادرات خلال الفترة من 1991 إلى 2012 والعكس، مما يشرح نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في الحد من أعباء ديونها خلال السنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

وذكر التقرير بأن دول الخليج لديها جميعا صناديق كبيرة للثروات السيادية، كان لديها انخفاض بمعدل 1٪ في اسعار الصادرات مما سيؤدي إلى تفاقم أرصدة ميزانياتها بنسبة 0,08٪ خلال العينتين التي قام بدراستهما التقرير، ومن ناحية أخرى ذكر التقرير أن انخفاض اسعار الصادرات السلعية له تأثر صغير جدا على الارصدة المالية لبلدان أميركا اللاتينية.

ووفقا لصندوق النقد الدولي فإنه من المقرر ان ترتفع القيمة العادلة لأسعار النفط ما بين 2012 و2014 بالنسبة لمعظم البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما عدا في الجزائر واليمن وإيران، حيث ان القيمة العادلة لسعر النفط لهذه البلدان مرتفعة بالفعل من السعر الحالي، وكذلك بالنسبة للبحرين.

كذلك سيكون هذا الاتجاه مماثلا بالنسبة لبعض الدول المنتجة للنفط في مناطق أخرى مثل أذربيجان ونيجيريا وروسيا وقنزويلا.

مع توقع المزيد من الانخفاض في اسعار النفط، فان الفجوة بين أسعار السوق وأسعار القيمة العادلة من المرجح أن تضيق بالنسبة للدول المصدرة، والتي يمكن أن تشكل ضغوطا مالية محتملة على هذه الدول.

وأظهر التقرير أن القواعد المالية/ صناديق الثروة السيادية في المستوى الأكثر فعالية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه الفعالية تأتي من مراكزها المالية القوية (دين عام محدود بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، تحقيقها فوائض مالية واحتياطيات مالية ضخمة في صناديقها السيادية) مما يجعلها كوسائد صد حال تعرضها لأي ضغوط محتملة على المدى المتوسط.

كما اشار التقرير الى ان الصناديق السيادية لبلدان دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا لديها أصول متراكمة بنحو 2,5 تريليون دولار منها أكثر من 91٪ لدول مجلس التعاون الخليجي. وعلى سبيل المقارنة فان متوسط الدين العام في منطقة الشرق الأوسط يقف عند الربع من اجمالي الناتج المحلي (وأقل من 20٪ في دول مجلس التعاون الخليجي)، ومتوسط الميزانيات في الواقع يحقق فوائض بنحو 2٪ من اجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط ككل، وأكثر من 10٪ لدول مجلس التعاون الخليجي.

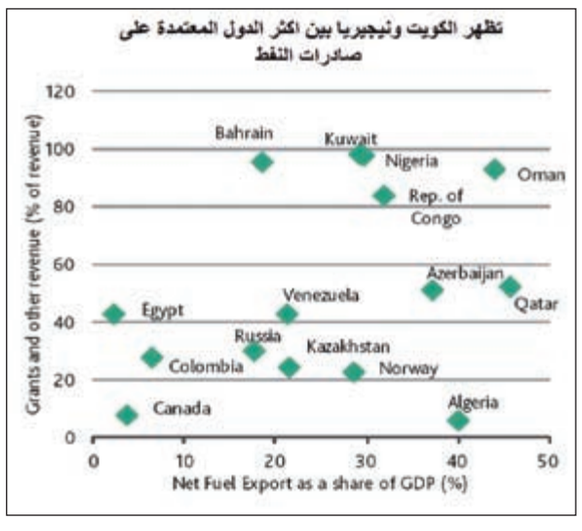

قوة المؤسسات المالية للبلدان وأسعار صرف عملاتها تحددان مرونة اقتصاداتها